



وزارة الخارجية والمغتربين
Ministry of Foreign Affairs and Expatriates

التقرير السنوي

2020



” مثلما صَمَدْنَا وَقَبَضْنَا عَلَى الْجَمْرِ وَنَحْنُ نَتَشَبَثُ بِحَقُوقِنَا وَمَوَاقِفِنَا الْوَطْنِيَّةِ وَنصُوئُهَا فِي وَجْهِ أَعْتَى الْقَوَى وَأَخْطَرَ الْمَخْطَطَاتِ الَّتِي تَسْتَهْدِفُ وَجُودَنَا، فَإِنَّا الْيَوْمَ سَنَصْمَدُ وَنَنْتَصِرُ عَلَى هَذَا الْبَلَاءِ بِإِذْنِ اللَّهِ بِإِرَادَتِكُمْ الَّتِي لَا تَلِينُ وَبصَبْرِكُمْ الْجَمِيلِ ”

د. محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية



دولة رئيس الوزراء د. محمد اشتية

خلال زيارته مقر وزارة الخارجية والمغتربين:

”نشيد بدور وزارة الخارجية والمغتربين وطواقمها ونؤكد أن معركتنا
الدبلوماسية لا تقل أهمية عن معركتنا السياسية وحجم التآمر على
القضية الفلسطينية أكبر من أي وقت مضى ولكن حجم التضامن مع
قضيتنا أكبر من أي وقت مضى“

نجحت وزارة الخارجية والمغتربين خلال العام 2020 ورغم الصعوبات والعراقيل التي أفرزتها جائحة كورونا والتحديات الماثلة أمام القضية الفلسطينية، في تنفيذ إستراتيجيتها الدبلوماسية الهادفة الى تطبيق خطط التحرك الموضوعة بما يضمن ترجمة توجيهات القيادة الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس محمود عباس، وتحقيق الاهداف الاستراتيجية التي وضعها الحكومة الفلسطينية ودولة رئيس الوزراء د. محمد اشتية، وفي مقدمتها الدفاع عن مصالح شعبنا العليا. واستطاعت الدبلوماسية الفلسطينية افشال صفقة القرن المشؤومة، وإسقاط خطة الضم الاسرائيلية، وتعزيز الحضور الفلسطيني على مختلف الأصعدة الإقليمية والدولية والتصدي بحزم للمخططات الامريكية الاسرائيلية الرامية الى زعزعة الاجماع الدولي المناصر والداعم لقضية شعبنا العادلة. وفي إطار التصدي لجائحة كورونا، تصدرت وزارة الخارجية والمغتربين وسفارات دولة فلسطين مضار الجهود الرامية الى حشد أوسع مُجد لسد احتياجات دولة فلسطين وتوفير المستلزمات الطبية العاجلة لمواجهة هذه الجائحة، كما تابعت الوزارة وسفارات دولة فلسطين الأوضاع الصحية والمعيشية للجاليات الفلسطينية في جميع دول العالم، ونجحت باجلاء العالقين وأمنت عودتهم لاسرهم في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وذلك بالشراكة مع جهاز المخابرات العامة والشركاء المحليين وفي مقدمتهم وزارة الصحة، الادارة العامة للمعابر والحدود، وزارة الداخلية، قوات الأمن الوطني، الشرطة وجهاز الامن الوقائي والأجهزة الاخرى المختلفة، ولا تزال تعمل على تسهيل سفر المواطنين الطلبة ورجال الأعمال للخارج. بهذا الخصوص لا يسعنا الا أن نتقدم بالشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة ملكاً وحكومةً وشعباً، وجمهورية مصر العربية الشقيقة، رئيساً وحكومةً وشعباً على ما قدمه البلدان الشقيقان من تسهيلات ودعم لاجلاء العالقين. نعرض في هذا التقرير ما قامت به الدبلوماسية الفلسطينية من حراك على مختلف الأصعدة خلال العام المنصرم.



د. رياض المالكي
وزير الخارجية والمغتربين

الحراك الدبلوماسي

شهد العام 2020 تعاظماً واضحاً للحراك السياسي الفلسطيني الهادف الى مجابهة المخاطر المترتبة بالقضية الفلسطينية والمخططات الخطيرة للادارتين الامريكية والاسرائيلية، وواصل وزير الخارجية والمغتربين د. رياض المالكي تنفيذ السياسة التي وضعتها القيادة الفلسطينية والرامية الى افشال صفقة القرن وخطط الضم الاسرائيلية، والاستمرار في حشد أوسع جبهة دولية داعمة للحقوق الفلسطينية باتجاه التحضير للمؤتمر الدولي للسلام وفقاً لرؤية السيد الرئيس محمود عباس على اساس المرجعيات الدولية بما فيها مبادرة السلام العربية.

افتتح الوزير د. المالكي العام 2020 بسلسلة من اللقاءات والاجتماعات والحوارات، أبرزها الاتصالات التي أجراها مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لجنحها على الإسراع في فتح تحقيق رسمي بجرائم الاحتلال وانتهاكاته، أثمرت عن إقدام المدعية العامة على تحويل طلب دولة فلسطين الى الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة للنظر فيها، كما قدمت دولة فلسطين مرافعتين أساسيتين حول الحالة فلسطين المحتلة. وفي سياق التحرك الدبلوماسي الفلسطيني، أجرى الوزير د. المالكي مشاورات هامة مع جمهورية مصر العربية ومع المملكة المغربية في اطار التشاور العربي. العربي الهادف الى مجابهة ما تسمى بـ "صفقة القرن". كما شارك د. المالكي في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة والذي عُقد بناءً على طلب دولة فلسطين وتمخض عنه اجماعاً عربياً على رفض (خطة ترامب) لمخالفتها مرجعيات عملية السلام المستندة الى القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة.

الوزير د. رياض المالكي شارك أيضاً في الاجتماع الطارئ لمنظمة التعاون الاسلامي على مستوى وزراء الخارجية الذي عقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية بطلب تقدمت به دولة فلسطين ونتج عنه موقفاً اسلامياً رافضاً ومندهاً بالصفقة الامريكية وأية اجراءات من شأنها تقويض حقوق شعبنا. وفي اطار المسعى الفلسطيني لحشد الدعم الاوروبي للموقف الفلسطيني الراض للصفقة الامريكية، التقى الوزير د. المالكي في بروكسل بممثل السياسة الخارجية والامن في الاتحاد الاوروبي، السيد جوزيف بوريل، لاطلاعه على الموقف الفلسطيني الراض لصفقة القرن وحث دول الاتحاد على الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، كما اجتمع الوزير د. المالكي مع لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الاوروبي ولجنة السفراء للامن والسياسة.



شارك الوزير د. المالكي في العديد من الفعاليات والمؤتمرات على المستوى الدولي من أبرزها، المشاركة في الاحتفال الرسمي بالنيابة عن السيد الرئيس محمود عباس لتسليم شعار مجموعة الـ 77 والصين بعد اختتام دولة فلسطين لفترة رئاستها للمجموعة، حيث سلمت فلسطين مطرقة الرئاسة الى جمهورية غيانا التعاونية. كما اشترك الوزير د. المالكي في أعمال الدورة الـ 43 لمجلس حقوق الانسان في جنيف، وعقد الوزير د. المالكي على هامش مشاركته سلسلة من الاجتماعات "الماراثونية"

مع 21 وزير خارجية من بينهم وزراء خارجية (اسبانيا، العراق، النمسا، بلجيكا، مالطا، فنلندا، السويد، الدنمارك، هولندا، اندونيسيا، ايرلندا، لوكسمبورغ، بولندا، فنزويلا، الارجننتين، سلوفاكيا، جنوب افريقيا، الكويت وسويسرا). وشارك الوزير د. المالكي ضمن الوفد الذي ترأسه رئيس الوزراء د. محمد اشتية في أعمال الدورة الـ 33 للاتحاد الافريقي في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا.

الوزير د. المالكي استهل زيارته الخارجية في بداية العام 2020 بزيارة رسمية الى جمهورية صربيا تخللها توقيع اتفاقية تعاون ثنائي في مجالات الشباب، التدريب والرياضة، بالاضافة الى اتفاقية لإعفاء الجواز الفلسطيني الدبلوماسي من تأشيرة الدخول الى الاراضي الصربية. ورافق الوزير المالكي السيد الرئيس محمود عباس في زيارته الى الأمم المتحدة في نيويورك لالقاء سيادته كلمة في مجلس الأمن الدولي حول المبادرة الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي للسلام. وأجرى الوزير د. المالكي مجموعة كبيرة من الاتصالات الهاتفية مع نظرائه حول العالم، من بينها المكالمات الهاتفية مع وزير خارجية فرنسا للاطمئنان على اخر الاوضاع الصحية والسياسية في البلدين، والاتصالات الهاتفية التي اجراها مع 17 وزير خارجية أوروبي، من بينهم وزير خارجية رومانيا، النمسا، فنلندا بالاضافة الى وزير الخارجية البريطاني، كما أجرى اتصالات هاتفية مع كل من وزير خارجية جمهورية الهند، وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية، وارسل العديد من

الرسائل الى وزراء خارجية الدول الاوروبية دعا فيها الى الاعتراف بدولة فلسطين، كما تسلم وزير الخارجية والمغتربين اوراق اعتماد رئيس مكتب تمثيل مملكة النرويج، وأوراق اعتماد سفير جمهورية نيكارغوا الجديد لدى دولة فلسطين. في إطار التفاعل الجاد والتنسيق مع الشركاء المحليين والتواصل مع الأشقاء في المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية لمواجهة التداعيات الخطيرة لتفشي جائحة كورونا ، أجرى الوزير د. رياض المالكي سلسلة من الاتصالات مع نظيره في القاهرة وعمان ومع سفراء دولة فلسطين من أجل ضمان أقصى درجات التعاون بين البعثات

الدبلوماسية الفلسطينية وفريق العمل المختص في المقر والذي جرى تشكيله لإدارة تداعيات أزمة كورونا، لتسهيل عملية اجلاء المواطنين ومتابعة أوضاع الطلبة العالقين والعمل على اعادتهم الى أرض الوطن. كما أجرى الوزير د. المالكي وبتعليمات وتوجيهات مباشرة من السيد الرئيس محمود عباس سلسلة من الاتصالات بهدف توفير ما يمكن من المساعدات الطبية والاحتياجات الصحية الخاصة بمواجهة جائحة كورونا، وقد تكلفت هذه الاتصالات بحصول فلسطين على



مسحات فحص لفايروس كورونا والعديد من الاجهزة الطبية، من بينها مساعدات طبية تسلمتها دولة فلسطين من شركة علي بابا الصينية وشركة CCC .

هذه الجهود تواصلت بوتيرة متصاعدة خلال العام 2020، حيث أجرى الوزير د. رياض المالكي اتصالات مع العديد من دول العالم تكلفت بتقديم الحكومة البرازيلية دعماً مالياً لدولة فلسطين لمساندة جهودها في التصدي لفايروس كورونا. وكذلك الحال التبرع المقدم من دولة الكويت وعبر منظمة الصحة العالمية، كما تسلمت الوزارة أجهزة تنفس في أكثر من شحنة مُقدمة من مؤسسة "روزانا" الاسترالية الى الشعب الفلسطيني. ووجه الوزير د. رياض المالكي تعليماته الى سفارات دولة فلسطين والدوائر القنصلية فيها بضرورة استمرار العمل وتقديم الخدمات للمواطنين مع الاخذ بعين الاعتبار البروتوكولات الصحية المعمول بها من جانب تلك الدول وضمن تجديد جوازات سفر المواطنين بدون استيفاء أية رسوم ولمدة عام كامل، مع ضرورة اتخاذ اقصى درجات الوقاية.

وعلى الرغم من الاوضاع الصحية الاستثنائية التي واجهتها فلسطين ودول العالم أجمع، واصلت الدبلوماسية الفلسطينية معاركها السياسية في المحافل الدولية، حيث ناقش وزير الخارجية د. رياض المالكي مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد ابو الغيط مجموعة من الافكار والآليات الرامية الى مواجهة مخطط الضم الاسرائيلي،



وسبل تعزيز الدعم العربي للجهد الفلسطيني في تلك المواجهة، بما فيها ترجمة الوعود العربية بتوفير شبكة امان مالية. وأجرى الوزير د. رياض المالكي مباحثات هاتفية مع نظيره وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو لبحث خطة الضم الاسرائيلية وتأثيراتها الكارثية. كما بعث الوزير د. المالكي رسالة الى نظيره الاردني أكد فيها اعتزاز دولة فلسطين بمواقف العاهل الاردني الحازمة في وجه التهديدات الاسرائيلية بالضم.

في اطار الجهد المبذول لتشجيع المجتمع الدولي على مواصلة دعم وكالة غوث وتشغيل

اللاجئين وقطع الطريق على المحاولات الاسرائيلية والامريكية لمحاصرتها وتقويض دورها، التقى وزير الخارجية د. رياض المالكي في رام الله مع المفوض العام الجديد للوكالة "فيليب لازاريني"، كما شارك الوزير د. رياض المالكي عبر تقنية الفيديو كونفرنس في المؤتمر الوزاري لدعم الاونروا تحت عنوان "أونروا قوية في عالم مليء بالتحديات – حشد عمل جماعي".

التلويح الاسرائيلي بضم اجزاء من الارض الفلسطينية وتحديد شهر تموز 2020 لتحقيق ذلك، دفع الدبلوماسية الفلسطينية الى مضاعفة حراكها السياسي لصعد هذا التوجه، حيث شارك الوزير د.المالكي في مجموعة من الاجتماعات الاستثنائية، من بينها اجتماع طارئ على مستوى وزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي جرى خلاله تبني قرار برفض خطة الضم الاسرائيلية الاستعمارية وضرورة التصدي لها، كما شارك د. رياض المالكي في جلسة لمجلس الامن لبحث خطط اسرائيل لضم اراض فلسطينية الى سيادتها. وفي السياق نفسه، أجرى وزير الخارجية والمغتربين سلسلة من الاتصالات الهاتفية مع كل من وزيري خارجية النمسا وكندا للتأكيد على خطورة خطة الضم الاسرائيلية،

كما جرى الاتفاق بين معالي الوزير ونظيره الكندي على تبادل الزيارات الرسمية الثنائية فور انتهاء الجائحة، وقد مهد هذا الاتصال للبدء بلقاءات واتصالات على مستويات ادنى من أجل بدء التحضير لعقد مشاورات سياسية. كما تسلم الوزير د. المالكي رسالة من وزير خارجية التشيك بهذا الخصوص. هذه الجهود الدبلوماسية الفلسطينية لمجابهة خطة الضم وصلت ذروتها في شهر تموز 2020 عبر سلسلة لقاءات مع عديد المنظمات الفاعلة كالامم المتحدة، حركة عدم الانحياز، منظمة التعاون الاسلامي والاتحاد الاوروبي.

العام 2020 حمل معه أيضاً تحديات جديدة على المستوى السياسي أبرزها خطوات تطبيع عربية مع اسرائيل، حيث عُقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب برئاسة دولة فلسطين تم فيه منع صدور أي قرار عربي بدعم التوجه الاماراتي اتجاه التطبيع، وتنازلت فيه دولة فلسطين عن رئاسة المجلس الوزاري العربي بدورته الحالية. كما اجرى وزير الخارجية د. رياض المالكي وعبر تقنية الفيديو كونفرنس مشاورات مع نظيره وزيرة خارجية جمهورية اندونيسيا السيدة ريتنو ميرسودي وعقد اجتماعا افتراضيا مع نظيره وزير خارجية ماليزيا السيد هشام الدين حسين. وعق الوزير

د. المالكي لقاءً عبر الفيديو كونفرنس مع وزير خارجية فنزويلا السيد خورخي اريازا، وتلقى اتصالا هاتفيا من نظيره وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية السيد محمد جواد ظريف، واتصال آخر من وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس، واجرى اتصالا هاتفيا مع نظيره وزير الخارجية التركي، كما عقد معه لقاء تشاوريا عبر تقنية الزوم ناقش الوزيران خلاله التطورات السياسية والعلاقات الثنائية. وشارك الوزير د. المالكي في مؤتمر التفاعل وبناء



اجراءات الثقة في آسيا "سيكا"، كما التقى مع الممثلة الخاصة لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في فلسطين. الرؤية الثاقبة التي طرحها الرئيس محمود عباس بشأن المؤتمر الدولي لدعم السلام، شكلت محورا اساسيا في الحراك الدبلوماسي في الربع الاخير من العام 2020، حيث شارك الوزير د. رياض المالكي في جلسة مجلس الأمن لمناقشة رؤية السيد الرئيس محمود عباس بهذا الشأن وأجرى عشرات الاتصالات الهاتفية واللقاءات الهامة، من بينها اللقاء الذي جمع معاليه مع ممثل الاتحاد الاوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وشارك الوزير د. المالكي في اجتماع مع وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي عبر تقنية الفيديو كونفرنس، بدعوة من مفوض العلاقات الخارجية والامن في الاتحاد الاوروبي جوزيف بوريل. بالاضافة الى المشاركة في اجتماع وزراء خارجية الدول الاعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط عبر تقنية الاتصال الالكتروني المرئي، كما عقد المشاورات السياسية مع نظيره الروماني ، حيث تم الاتفاق على عقد اعمال اللجنة الحكومية المشتركة في النصف الاول من العام 2021، وخلال اللقاء الثنائي الذي عقد بين الوزير د. المالكي ونظيره البلغارية تم الاتفاق على تشجيع رجال الاعمال والتجار لبحث افق التعاون المشترك، وقام الوزير د. المالكي خلال الربع الاخير من العام 2020 بمجموعة من الزيارات الخارجية



الهامة، من ابرزها الزيارة التي قام بها الى جمهورية المانيا الاتحادية وعقد سلسلة من الاجتماعات الرسمية، كما اشترك الوزير د. المالكي باجتماع ثلاثي على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة الى جانب وزراء خارجية مصر والاردن، في اطار تعزيز التنسيق الثلاثي بين دولة فلسطين وجمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية، بهدف تبادل وجهات النظر بشأن التطورات الاقليمية ومستقبل عملية السلام .

استقبل الوزير د. المالكي عديد المسؤولين الدوليين، من بينهم وزير خارجية سويسرا اغناسيوس قسيس، ووزيرة الخارجية البلغارية إيكاترينا زاهاريفا، وزير خارجية ايطاليا، وزير خارجية الجمهورية البرتغالية اوغستو سانتوس سيلفا ووزير خارجية مملكة اسبانيا ارنانشا غونزاليس، كما شارك الوزير د. المالكي في اللقاءات التي اجراها رئيس وزراء جمهورية رومانيا لودفيك اوربان ووزير خارجيته بوغدان اورييسكو خلال الزيارة التي قام بها اوربان الى فلسطين. من جهة اخرى عقدت وكيل الوزارة د.أمل جادو عدداً من المشاورات السياسية مع نظرائها الاوروبيين في كل من رومانيا، بلغاريا، بولندا، بلجيكا، النمسا، فنلندا وغيرها. كما ابرمت دولة فلسطين ومن خلال وزارة الخارجية والمغتربين عددا من الاتفاقيات الثنائية التي شملت مجالات التعاون المختلفة السياسية، الصحية، المالية، التعليمية، الثقافية، الشبابية، الامنية، التنموية لدعم شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وذلك مع كل

من: صربيا، بلغاريا، فرنسا، سويسرا، اسبانيا، المانيا، ايرلندا، النرويج، تركيا، مالطا، الدنمارك، السويد، قبرص، وعددا اخر من اتفاقيات الدعم الفني والمالي مع الاتحاد الاوروبي، وتم تقديم مبالغ مالية لدولة فلسطين في مجالات متعددة. ونجحت دولة فلسطين وعبر بعثتها في بروكسل بالحصول على قرار من لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الفدرالي البلجيكي للاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967، وايضا الحصول على قرار من البرلمان الفدرالي البلجيكي برفض الضم تماما وفرض عقوبات بلجيكية على اسرائيل في حال قامت بالمضي في مشروع الضم. من جهة اخرى، اشرفت بعثة فلسطين على عملية انشاء شبكة المدن المتوأمة بين مدن فلسطينية وبلجيكية وصل عددها الى 11 اتفاقية توأمة.

تسلم الوزير د. المالكي أوراق اعتماد عدد من سفراء الدول المعتمدين لدى دولة فلسطين، من بينهم ممثل جمهورية

مصر العربية، ممثل جمهورية سلوفاكيا، ممثل جمهورية ليتوانيا وسفير جمهورية كوريا. كما تسلم الوزير د. المالكي أوراق اعتماد السفير الجديد للمكتب التمثيلي لليونسكو، كما استقبل عددا من سفراء وممثلي الدول المعتمدة لدى دولة فلسطين بعد انتهاء مهامهم، من بينهم، ممثل قبرص، سفير جمهورية مصر العربية ورئيس مكتب تمثيل جمهورية الارجنتين. وشارك



الوزير د. المالكي في احتفال جمهورية بنغلاديش الشعبية بالذكرى المئوية لميلاد أبو الأمة "شيخ مجيب الرحمن". في ذات الوقت، واصلت الدبلوماسية الفلسطينية خلال العام 2020 "صيانة" علاقات دولة فلسطين مع الدول الشقيقة والصديقة وتوسيع دائرة التعاون وتعزيز التواجد الدبلوماسي الفلسطيني في مختلف دول العالم بهدف نشر وتعميق الرواية الفلسطينية وتفنيدها رواية الاحتلال، والعمل على تعميق الشخصية القانونية الدولية لدولة فلسطين، وحشد اوسع الاعترافات بدولة فلسطين، وفي ذات الوقت بذل قصارى الجهود لصد ومواجهة الهجوم الأمريكي الاسرائيلي الهادف الى تصفية القضية الفلسطينية وازاحتها عن سلم الاهتمامات الدولية. في هذا الاطار جرى افتتاح سفارة دولة فلسطين لدى جمهورية طاجكستان، كما اعيد افتتاح السفارة الفلسطينية لدى جمهورية الفلبين والتي

اغلقت سابقا بسبب قلة الموارد المالية، وبدأ العمل في المقر الجديد لسفارة دولة فلسطين في سلطنة عمان. وفي السياق وقعت دولة فلسطين على العشرات من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم في المجالات الثقافية، التعليمية، وتم الاتفاق على انشاء أول سوق عربية مشتركة للكهرباء. ومن بين الانجازات التي تم تحقيقها في مجال تطوير العلاقات بين فلسطين ودول العالم، استصدار قرار من السلطات المختصة في كردستان العراق بشأن وقف طلب التعهد للفلسطينيين من حملة الوثائق، حيث تمت المتابعة من خلال القنصلية العامة لدولة فلسطين لدى كردستان العراق لالغاء التدابير المعمول بها اتجاه المواطنين الفلسطينيين وتمكينهم من القيام بأعمالهم واستثماراتهم.

وفي اطار دعم القطاع الخاص وفتح اسواق جديدة امام رجال الاعمال، وفي ضوء تحديات انتشار وباء كورونا، عملت ادارة الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية وبالتنسيق مع مركز التجارة الفلسطيني على تقديم التسهيلات المطلوبة لرجال الاعمال الفلسطينيين لانجاز لقاءاتهم في الخارج وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي ومن خلال التواصل

مع سفارات دولة فلسطين.



أشرف الوزير د. المالكي على نشاط دبلوماسي فلسطيني واسع في المحافل متعددة الاطراف، هذا الحراك بدأ مبكرا مع مطلع العام 2020، حيث كثف قطاع متعدد الاطراف من الجهود التي بدأتها دولة فلسطين منذ عدة سنوات بهدف حث المفوضة السامية لحقوق الانسان على نشر قاعدة البيانات الخاصة بالشركات التجارية العاملة في المستوطنات الجاثمة على الأرض الفلسطينية. هذه الجهود تكللت بالنجاح في 12 فبراير/شباط عندما أصدرت المفوضة السامية ميشيل باشليه، قاعدة

بيانات تضمنت أسماء 112 شركة تعمل في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وهضبة الجولان، وما تزال الجهود الفلسطينية مستمرة بهدف نفي هذه الشركات لوقف اعمالها وسحب استثماراتها من المستوطنات وتم تحقيق تقدم كبير في هذا الاتجاه. المحافل متعددة الاطراف كانت شاهدة في العام 2020 على نشاط فلسطيني على اعلى المستويات بهدف حشد التأييد للرؤية الفلسطينية للسلام التي قدمها الرئيس محمود عباس والتي تقوم على عقد مؤتمر دولي يمهد لاطلاق عملية سلام جادة وضمن اطار زمني واضح. كما شهد العام 2020 اعتماد قرارات جديدة

لصالح الحقوق الفلسطينية في مجلس حقوق الانسان، في منظمة اليونسكو ومجلسها التنفيذي، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاتصالات الدولية. كما اعتمدت لجان الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي الدورة الـ 75 للجمعية العامة رزمة من القرارات التي تؤكد محورية القضية الفلسطينية باعتبارها أحد أركان الاستقرار والامن والسلم الدوليين. وتنفيذاً للالتزام المترتب عليها، قامت دولة فلسطين بتقديم العديد من التقارير الى هيئة المعاهدات الدولية في جنيف، تقرير العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية وتقرير العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي العام 2020 جرى انتخاب دولة فلسطين عضواً في لجنة التفويض لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية، حيث شاركت بعثة فلسطين في الاجتماعات الخاصة بالمنظمة وتم انتخابها عضواً في لجنة اعتماد الوثائق عن المجموعة الاسيوية بالرغم من اعتراض الولايات المتحدة الامريكية. كما جرى انتخاب دولة فلسطين عضواً في المكتب التنفيذي لجمعية الدول الاطراف للمحكمة الجنائية الدولية، هذا بالإضافة الى اعتماد قرارات فلسطين في منظمة التعاون الاسلامي وداخل حركة دول عدم الانحياز.

المساعي الفلسطينية لمساءلة اسرائيل ومحاسبتها امام الهيئات والمحاكم الدولية تواصلت في العام الفائت، وتابع قطاع متعدد الاطراف في وزارة الخارجية والمغتربين الشكاوى المقدمة ضد اسرائيل وبرزها الشكاوى المقدمة للجنة الاممية لمناهضة التمييز العنصري ضد ارتكاب اسرائيل لجرائم تمييز عنصري ضد أبناء شعبنا. وجرى العمل مع المقررين الخاصين وتقديم العديد من الشكاوى ضد الممارسات الاسرائيلية غير الشرعية في مجالات حقوق الانسان، وخاصة مقرري مناهضة الاعدام الميداني، والاعتقال التعسفي ومقرر الحق بالحياة، كما جرى اعتماد أربعة قرارات في مجلس حقوق الانسان لصالح دولة فلسطين، وشاركت البعثة الفلسطينية في مداخلات المراجعة الدورية لحقوق الانسان لـ 32 دولة. وجرى اصدار بيانات من أكثر من 47 مقراً خاصاً لحقوق الانسان ضد خطط الضم واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للارض الفلسطينية. وتتابع وزارة الخارجية والمغتربين الدعوى القضائية التي رفعتها دولة فلسطين في محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة الامريكية بسبب نقلها لسفارتها الى مدينة القدس، والتي تأخر البت فيها بسبب جائحة كورونا وبسبب انتخابات القضاة. وفي إطار الجهود الدبلوماسية لحشد التأييد لمشاريع القرارات الخاصة بفلسطين جرى عقد 56 اجتماعاً مع البعثات المعتمدة في جنيف، كما عملت بعثة فلسطين في جنيف على التنسيق مع منظمة الصحة العالمية وهو ما ظهر جلياً من خلال عقد عشرات اللقاءات والمناقشات مع المدير العام للمنظمة، بالإضافة الى المشاركة في اجتماعات منظمة الصحة العالمية المتعلقة بجائحة كورونا وكيفية مواجهتها. كما

شاركت بعثة دولة فلسطين في المؤتمر العام لمنظمة الوايبو "الملكية الفكرية"، وشاركت بعثة فلسطين في جنيف بأكثر من 120 اجتماعا مع وكالات الامم المتحدة المتخصصة وذلك عبر وسائل التواصل الالكتروني.

استمرت دولة فلسطين في تقديم البلاغات الى المحكمة الجنائية الدولية حول الجرائم الاسرائيلية الممنهجة التي ترتكب على الارض الفلسطينية، واخذت المدعية العامة قرارا بانتهاء الدراسة الأولية وأن هناك أسس معقولة بأن جرائم تقع ضمن اختصاصها قد ارتكبت في أرض دولة فلسطين، وطلبت المدعية العامة من الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية تأكيد اختصاص المحكمة للنظر في الحالة في فلسطين، والمثلة بالضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، واستكملت كامل الاجراءات المتبعة في إنتظار صدور قرار قضاة الدائرة التمهيدية الأولى حول هذا الطلب. وعملت دولة فلسطين على تقديم مرافعاتها الى المحكمة الجنائية الدولية لتأكيد الولاية الجغرافية للمحكمة. كما جرى تقديم مرافعات خطية بالنيابة عن الضحايا، وبشكل خاص الخان الاحمر في القدس الشرقية، أهالي المخروور وكريمزان في بيت لحم والضحايا من قطاع غزة حيث قام محامون دوليون ومنظمات حقوقية بتقديم تلك المرافعات، بالاضافة الى ارسال رسائل للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية وتزويدها بمعلومات توثق الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال ضد العائلات الفلسطينية المقدسية تحديدا في حي الشيخ جراح، بطن الهوا في سلوان ووادي الجوز، وذلك في اطار مواصلة الاحتلال الاسرائيلي لسياساته الاستعمارية الممنهجة، التي تستهدف المدينة المقدسة بغرض تغيير طابعها العربي الفلسطيني ومكانتها القانونية وتركيبها الديموغرافية. هذه الخطوة جاءت بالتشاور والتنسيق مع وزارة شؤون القدس وأهالي الاحياء المهدة في المدينة المقدسة. يُضاف الى ذلك تقديم معلومات موثقة عن جريمة قتل الطفل علي أبو عليا الذي استشهد برصاص الجيش الاسرائيلي في قرية المغير. وفي السياق أيضا، تواصلت الوزارة رفعا تقارير دورية الى مكتب المدعية العامة حول جرائم وانتهاكات الاحتلال اليومية المتواصلة. ولعبت بعثة دولة فلسطين في مملكة هولندا بدور محوري في عملية تنظيم واختيار المرشحين لمنصب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

متابعة الاوضاع الصحية للاسرى وبشكل خاص المرضى منهم، وما يتعرضون له من قمع وتعذيب في المعتقلات الاسرائيلية هو في صميم العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وفي هذا الاطار قامت وزارة الخارجية والمغتربين باستنفار سفارات دولة فلسطين لحشد الدعم الدولي مع الاسير ماهر الأخرس منذ اللحظة الاولى لاضرابه عن الطعام وحتى انهائه لاضرابه بعد اكثر من 100 يوم، كما قامت الوزارة وعبر وحدة الدبلوماسية الرقمية بالمشاركة في الحملات الالكترونية الرامية الى تسليط الضوء على قضية الاسير الأخرس.

وفي إطار عضويتها كدولة مراقب في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حصلت دولة فلسطين على مساعدات فنية من الوكالة في مجالات الصحة، الزراعة والأبحاث، كما نجحت بعثة فلسطين لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا في رفع وتيرة أنشطة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية فيما يتعلق بمجال الطاقة المستدامة.

الدبلوماسية الفلسطينية وجائحة كورونا

عملت الوزارة خلال الأسابيع والأشهر الأولى من اعلان حالة الطوارئ بفريق عمل مقلص، كلف بمتابعة كافة المهام العادية والاستثنائية ابان الجائحة، وذلك وفق توجيهات السيد الرئيس وتعليمات الحكومة الفلسطينية، وبالرغم من ذلك استطاعت الوزارة ومنذ اللحظات الاولى لانتشار فيروس كورونا، اطلاق حملة دولية واسعة تهدف الى حشد أوسع تبرعات ممكنة لسد حاجة القطاع الصحي في دولة فلسطين من الاحتياجات الطبية اللازمة، لتعزيز القدرات الصحية في مواجهة الانتشار السريع لجائحة كورونا، ونجحت هذه الحملة بالتنسيق مع سفارات دولة فلسطين في الخارج والجهات المختصة في تأمين أجهزة الفحص والمواد المستخدمة في الكشف عن الفيروس، بالاضافة الى ملابس ومعدات الوقاية وأجهزة التنفس والفرشات الطبية وغيرها من المواد الطبية اللازمة، حيث جاءت جمهورية الصين الشعبية في صدارة الدول التي بادرت الى تقديم المساعدات والخبرات الطبية من خلال ايفاد كوادر طبية رفيعة المستوى الى دولة فلسطين، كما أرسلت دفعات متتالية من المساعدات الطبية تم تسليمها لوزارة الصحة، التي بدورها قامت بتوزيعها على كافة المراكز الطبية والمستشفيات، وساهمت ماليزيا في اسناد القطاع الصحي الفلسطيني من خلال قيام وزارة الخارجية الماليزية بتقديم مساعدات طبية، كما قدمت جمهورية الهند مجموعة من الأدوية بناء على طلب دولة فلسطين ووعدت بتقديم دفعة ثانية من تلك الأدوية التي تحتاجها دولة فلسطين. أما شركة CCC فقد بادرت هي الاخرى الى تقديم اكثر من 15,000 مسحة تستخدم في فحص فيروس كورونا، بالاضافة الى شحنة ادوية تستخدم للتخفيف من اعراض فايروس كورونا. هذا وقدمت المملكة العربية السعودية أسرة مخصصة للعناية المركزة لمرضى كورونا، طاوولات لاستخدام غرف العمليات، أجهزة مراقبة حيوية، اضافة الى عدد من اجهزة المراقبة والتخدير. اما شركة نافكو فقد قدمت أيضا مساعدات طبية خاصة بمواجهة فايروس كورونا في دولة فلسطين ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان، وقدمت ايضا أجهزة ومضخات تعقيم خاصة وبمواصفات عالمية. كما تبرعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعدات ومستلزمات طبية، وتبرعت الهيئة الاردنية الخيرية الهاشمية بأجهزة طبية بخاصية تصوير ديجتال.

وفي شهر ايار من العام 2020 قدمت جمهورية فيتنام مساعدات طبية متنوعة لحماية العاملين في القطاع الصحي. جمهورية كوريا قدمت هي الاخرى مساعدات طبية تضمنت مواد فحص فيروس كورونا.

في نفس الوقت، بادرت دولة فلسطين الى اعلان تضامنها مع شعوب العالم في مواجهة جائحة كورونا وارسلت رسائل التعاطف عبر مختلف القنوات، ونفذت الدبلوماسية الرقمية العديد من رسائل التضامن المصورة التي لقت رواجاً كبيراً في الفضاء الالكتروني.

فور اعلان منظمة الصحة العالمية عن تفشي فيروس كورونا في الصين، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2020، وضعت

وزارة الخارجية والمغتربين خطة

طوارئ متابعة الاوضاع

الصحية والمعيشية للجاليات

الفلسطينية في دول العالم

المختلفة، واستنفرت جميع

سفارات دولة فلسطين للبدء

بالاستعداد لمواجهة انتشار هذا

الوباء، وسارعت الوزارة الى

اجراء اتصالات مع سفارة دولة

فلسطين لدى جمهورية الصين

الشعبية للاطمئنان على

الاطمئنان على

الاطمئنان على

الصين، ونجحت السفارة الفلسطينية في بكين باجراء الاتصالات اللازمة مع أبناء الجالية والطلبة للوقوف على وضعهم

الصحي، وبدأت تقديم الارشادات الصحية اللازمة لهم لاتخاذ سبل الوقاية والسلامة من الفيروس. وأشرفت الوزارة

وعبر سفارة دولة فلسطين في بكين على اجلاء أبناء الجالية والطلبة من مدينة "ووهان" ومحيطها بشكل أساس،

وبالفعل تمكنت الوزارة من تسهيل وصولهم الى قطاع غزة والضفة الغربية وذلك في النصف الثاني من شهر

شباط/فبراير 2020، حيث كانت دولة فلسطين في طليعة الدول التي نجحت مبكرا في البدء باجلاء رعاياها بمساعدة



كريمة من المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة. وفور الاعلان عن حالة الطوارئ بتاريخ 5 آذار/مارس 2020 عقد الوزير د. رياض المالكي اجتماعا لفريق العمل المصغر في مقر الوزارة، انبثق عنه فريق العمل المختص بمتابعة الأوضاع الصحية والمعيشية لجالياتنا حول العالم.

وفي تاريخ 10 آذار/مارس 2020 عمم الوزير د. رياض المالكي على سفارات دولة فلسطينية ضرورة تشكيل خلايا أزمة لضمان ادارة العمل في السفارة، وتشكيل لجان طوارئ بالشراكة مع رؤساء ومجالس وفعاليات ومؤسسات الجاليات



وفروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين ومؤسسات منظمة التحرير لمتابعة الأوضاع الصحية والمعيشية لأبناء الجاليات والطلبة، سواء من حيث تقديم الارشادات الصحية اللازمة وتوزيع المواد الطبية الوقائية، أو الوقوف الى جانب الاسر المحتاجة والطلبة المحتاجين وتخصيص جزء هام من

ميزانية السفارة لهذا الغرض، والاشراف على تشكيل صناديق لجمع التبرعات من رجال الاعمال والعائلات الميسورة، والاستفادة من أية فرصة دعم واسناد تقدمها الدول المضييفة. وبالفعل، نجحت الوزارة وسفارات دولة فلسطين في تجسيد وترجمة وعد السيد الرئيس محمود عباس بضرورة توفير الاحتياج الصحي والمعيشي للطلاب والأسر المحتاجة، والتكفل بتغطية تكاليف العلاج والمساعدة في توفير أجور السكن خاصة للطلبة المحتاجين الذين اخرجوا من سكناتهم في بعض الدول. كما نجحت الوزارة وعبر سفارات دولة فلسطين وبالتعاون مع رؤساء الجاليات الفلسطينية على تشكيل عشرات اللجان والاطر الطبية الاستشارية والقانونية من أطباء وكفاءات فلسطينية كان لها دور مشهود في الوقوف الى جانب الجاليات الفلسطينية في مواجهة وباء كورونا، بالاضافة الى تأمين الطعام والسكن لمن تقطعت بهم

السبل، والوقوف الى جانب الاسر التي فقدت احد أفرادها بسبب الجائحة والعمل على مواساتها ومتابعة احتياجاتها بالاضافة الى الوقوف على الأوضاع الصحية للمصابين بالفيروس، كما قامت لجان الطوارئ بدعم واسناد العديد من أبناء الجاليات الشقيقة والصديقة المحتاجة.

وفي اطار ادارة هذه الازمة الاستثنائية، برزت قدرة فريق العمل المختص في متابعة الاوضاع الصحية والمعيشية

للجالية الفلسطينية في عموم الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من التحديات والصعوبات المختلفة وفي مقدمتها اغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، حيث تمكن الفريق من بناء أوسع شبكة علاقات واتصال وتواصل مع رؤساء الجالية ومراكز الخدمات ومع الشخصيات الاعتبارية والفعاليات والمؤسسات في كل ولاية، واشرف على تنسيق حملات واسعة النطاق لمساعدة أبناء الجالية من الناحيتين الصحية والمعيشية والغذائية،



كما ساهم الفريق في تنسيق وصول المساعدات الطبية والمالية التي قدمتها الجالية في امريكا للبلدات والقرى والمخيمات والمدن والمؤسسات الفلسطينية في الوطن، كما قدمت الجالية في امريكا مبلغ \$ 10.000 لحل مشكلة العالقين من أبناء شعبنا في قطاع غزة لضمان تأمين اجلاءهم من الجزائر. واستطاع فريق العمل المختص بمتابعة الساحة الامريكية وبعد ترتيبات لوجستية معقدة، اجلاء جميع المواطنين والطلبة ورجال الاعمال العالقين في امريكا وتأمين وصولهم الى أرض الوطن من خلال 15 رحلة جوية.

تحرص الوزارة ومنذ العاشر من اذار/2020 على اصدار تقرير يومي يلخص متابعات فريق العمل المختص للأوضاع الصحية لجالياتنا حول العالم مدعما بالارقام والاحصائيات لعدد الاصابات والوفيات وحالات التعافي، علما أن

المتابعة الدقيقة واليومية التي يقوم بها فريق العمل المختص في الوزارة وما تقوم به سفارات دولة فلسطين للاوضاع الصحية والمعيشية للجالية الفلسطينية حول العالم لم يكلف خزينة الدولة أية أعباء مالية أو ميزانيات اضافية.

حملة عودة الأحباب



منذ بدأت الدول في اغلاق مجالاتها الجوية ومعابرها البرية والبحرية وفرض الاغلاقات للسيطرة على انتشار وباء كورونا، ومن خلال متابعة الفريق المختص لأوضاع الجاليات الفلسطينية في العالم، بدأت تطفو على السطح مشكلة العالقين من أبناء شعبنا سواء من قطاع غزة أو الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية الذين تقطعت بهم السبل أو علقوا في احدى المطارات، وبشكل خاص الطلبة والمواطنين الذين كانوا في زيارات اسرية او مهام عمل او زيارات علاجية او تجارية في الخارج. هذا الواقع الجديد

فرض تدخلا سريعا للتعامل مع هذه الازمة، حيث قام وزير الخارجية والمغتربين د. رياض المالكي برسال رسالتين الى نظيره، وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني (13 نيسان/ابريل 2020)، ووزير الخارجية المصري (14 نيسان/ابريل 2020) طلب فيهما من الدولتين الشقيقتين المساعدة في اجلاء الرعايا الفلسطينيين مع الرعايا المصريين والاردنيين بشكل مشترك، كما بادر الوزير د. المالكي بطرح قضية العالقين بشكل مبكر على طاولة الحكومة الفلسطينية في جلستها رقم 53، حيث جرى تشكيل لجنة وزارية لمتابعة هذه القضية عقدت اولى اجتماعاتها في 23 نيسان/ابريل 2020. وفي ضوء هذا التحرك أصبحت دولة فلسطين ومن خلال وزارة الخارجية والمغتربين جاهزة لارسال طائرات مستأجرة لاجلاء رعاياها وطلابها العالقين في دول العالم، حيث طالب الوزير د. رياض المالكي من دول الجوار الشقيقة فتح مطاراتها ومنافذها تسهيلا لعودة العالقين من أبناء شعبنا.

بعد الحصول على الموافقة الاردنية والمصرية الكريمة لتسهيل اجلاء العالقين الفلسطينيين، تم الاعلان عن انطلاق حملة "عودة الأحباب" بوصول أول طائرة تابعة للملكية الاردنية قادمة من كندا تقل أول دفعة من العالقين، وذلك بتاريخ 19 حزيران/يونيو 2020. وبتاريخ 31 آب/اغسطس 2020، أعلنت الوزارة انتهاء حملة "عودة الاحباب"، وبذلك تمكن فريق العمل المختص في الوزارة وبالشراكة التامة مع سفارات دولة فلسطين في جميع دول العالم، خاصة سفارات دولة فلسطين في كل من الاردن، مصر وتركيا، وأيضا الدور المهم الذي لعبه فريق العمل المختص في الولايات المتحدة الامريكية، في إجلاء 29.165 مواطن ومواطنة من جميع دول العالم، منهم 13.800 تم اجلائهم الى قطاع غزة و 15.365 الى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وذلك عبر 92 رحلة جوية و 47 دفعة عبر المعابر البرية، سواء من خلال معبر رفح أو معبر الكرامة.



تواصل وزارة الخارجية والمغتربين ومن خلال الفريق المختص في الوزارة وفي سفارات دولة فلسطين لدى المملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة، تسهيل سفر المواطنين الفلسطينيين، الطلبة ورجال الاعمال، للالتحاق باسرههم

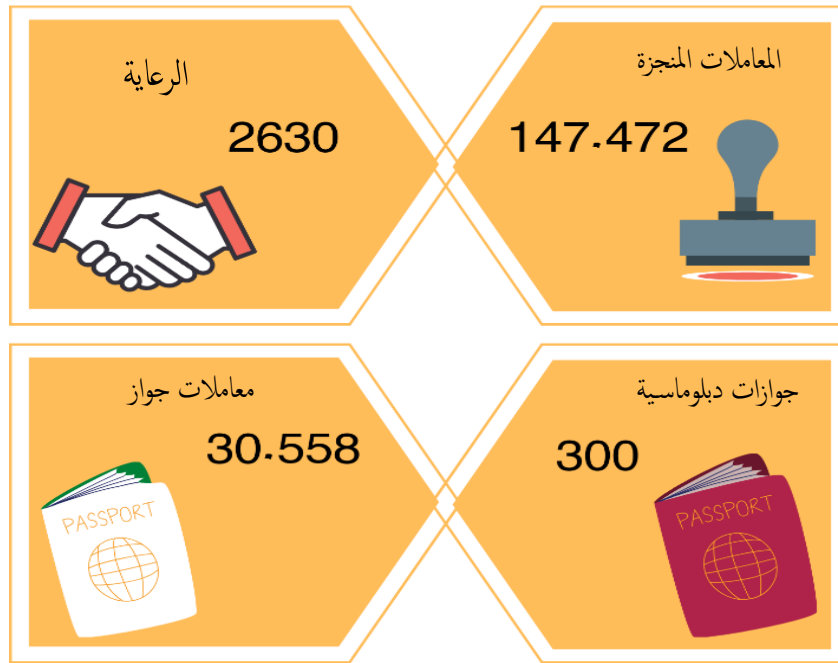
ودراستهم وعملهم، وقام الفريق بتأمين سفر الطلبة الفلسطينيين للالتحاق بجامعاتهم في جميع الدول، ما عدا الدول التي لم تتخذ قرارا بعد باستقبالهم مثل روسيا الاتحادية، حيث اشرف الفريق حتى تاريخ اعداد هذا التقرير على تسهيل سفر 45.700 مواطن وطالب موزعين على 382 دفعة سافروا جميعا عبر الاراضي الأردنية.

بذل فريق العمل المختص في الوزارة وسفارات دولة فلسطين في جميع دول العالم جهودا كبيرة وغير مسبوقه لانجاح حملة "عودة الاحباب"، وتسهيل سفر مئات الدفعات من المواطنين الطلبة ورجال الاعمال الى الخارج، وعمل ليل نهار بمتوسط 18 ساعة يوميا منذ 10 آذار/مارس 2020 وحتى تاريخ اعداد هذا التقرير، أي ما يقارب 5940 ساعة عمل، وأجاب على ما يزيد عن 450.000 اتصال هاتفي على ارقام الطوارئ أو على الارقام الخاصة بأعضاء الفريق المختص

بالإضافة إلى رسائل الاستفسار عبر "الواتس اب" و "البريد الإلكتروني". كما تابع الفريق وبشكل دقيق تسهيل سفر المواطنين بدءاً من إصدار الاعلانات التوجيهية والارشادية اللازمة وحصر الاعداد وتسجيل الاسماء على المنصة وضمان الحصول على الموافقات اللازمة لسفرهم، مروراً بمتابعة جميع الترتيبات والاجراءات المتعلقة بمواعيد الرحلات والسفر وفحص كورونا، وانتهاءً باستقبالهم كعائدين في معسكر النويعة أو توديعهم كمسافرين في الاستراحة في مدينة اريحا، هذا بالإضافة إلى متابعة سفرهم حتى وصولهم إلى الوجهة النهائية عبر مطار الملكة علياء الدولي.

خدمات قنصلية في ظروف استثنائية

حرصت الادارة العامة للشؤون القنصلية في وزارة الخارجية والمغتربين على تقديم أعلى مستوى ممكن من الخدمات القنصلية رغم الظروف الاستثنائية والقيود التي فرضتها جائحة كورونا، وبلغ عدد المعاملات المنجزة خلال العام 2020



في دائرة التصديقات ما يقارب 147.472 معاملة، وبلغ عدد المعاملات المنجزة في دائرة الرعاية القنصلية حوال 2090 معاملة و 270 عدم محكومية، 270 حسن سير وسلوك، حيث بلغ العدد الاجمالي حوالي 2630 معاملة، أما دائرة الجوازات فقد تمكنت من انجاز 30.558 معاملة بالإضافة إلى 300 معاملة لاستصدار جواز دبلوماسي.

برامج تطويرية لتعزيز القدرات

على الرغم من الاوضاع العالمية غير المألوفة نجحت الوزارة ومن خلال برنامج التدريب الدبلوماسي وفي اطار الخطة الموضوعية تنفيذ عدد من البرامج التطويرية الهادفة الى تعزيز قدرات موظفي وزارة الخارجية والمغتربين وبشكل خاص الكادر الدبلوماسي، كما تمكنت الوزارة من انجاز برنامج ماجستير بالدبلوماسية خُصص لأبناء الجاليات وعقد في المدرسة الدبلوماسية بمدريد، وبرنامج ماجستير مماثل عقد في مالطا أيضا في الدبلوماسية. ومن بين البرامج التدريبية التي نفذها برنامج التدريب الدبلوماسي بالتعاون مع الدول الصديقة، برنامج التدريب في هولندا، السويد، الهند، مالطا، باكستان ونيوزيلندا. كما جرى ابرام العديد من الاتفاقيات من بينها، اتفاقية مع معهد كونفوشيوس بجامعة القدس من اجل تنظيم أنشطة تعليمية في مقدمتها تعليم اللغة الصينية، حيث تم افتتاح دورة لتعليم اللغة الصينية تستهدف الكادر الدبلوماسي. كما جرى التوقيع على اتفاقية لتنفيذ تدريبات تطويرية في المقر حول الشأن الاسرائيلي بالتعاون مع المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار". وفي سياق البرامج التطويرية وتعزيز المهارات تم ايفاد عدد من الدبلوماسيين للمشاركة في دورات تخصصية في مجالات مرتبطة بالعمل الدبلوماسي وتطوير اللغة الانجليزية في كل من الهند، باكستان ونيوزيلندا. واشرف برنامج التدريب الدبلوماسي على تنظيم مجموعة من المحاضرات الداخلية التثقيفية التي تصب في صميم العمل الدبلوماسي. ■